نحو تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية كمدخل لحماية البيئة دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية الجلفة

الأستاذ: هزرشي طارق

أستاذ مساعد أ

جامعة زيان عاشور. الجلفة بالجزائر

الأستاذ: دروم أحمد

أستاذ مساعد أ

جامعة زيان عاشور. الجلفة بالجزائر

مقدمة

شهدت السنوات العشر الأخيرة زيادة كبيرة في اهتمام المفكرين ورجال الاقتصاد وعلماء الاجتماع بمشكلات البيئة والتغيرات التي تطرأ عليها وأساليب التعامل معها والإضرار التي تلحق بها نتيجة لمبالغة الإنسان في استغلال مواردها الطبيعية، كما أن الاهتمام لم يعد قاصرا على أفضل الأساليب لاستغلال هذه الثروات بل تعداه إلى الطريقة المثلى التي تؤدي إلى الحد من الأذى الذي يصيبها، أو بعبارة أخرى البحث عن العلاج المناسب الذي يسبب الأضرار بالبيئة ومن ثم الإنسان والمجتمع، وقد حمل التقدم الصناعي أخطارا جسيمة على البيئة بكافة كائناتها الحية ويظهر هذا من خلال التوسع الكبير في استعمال التقنيات الحديثة المتطورة وبناء المصانع دون مراعاة المشاكل الناجمة عنها، وفي خضم هذه الأحداث ظهر تأثير الضغوط التي مارستها جماعات متنوعة مثل العاملين والمستهلكين وجماعات حماية البيئة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية، إلى تبني المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بشقيها السلعي والخدمي وتطورت خلال العقود الأخيرة تحت تأثير المنافسة والتغيير في توقعات أصحاب المصالح، وباتت أكثر فأكثر ممارسة طوعية من منظمات الأعمال التي ظهرت توجهات لتصبح جزءًا من نظام المواطنة الصالحة وشريكًا في التنمية المستدامة.

وتعمل العديد من الدول المتقدمة والنامية من خلال المنظمات الرسمية وغير الرسمية على إقناع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ورفع الكفاءة البيئية، ومن النتائج التي ظهرت بروز نظام الايزوا (iso 14000)، والجزائر كغيرها من الدول فإنها تسعى إلى وضع نظام تشريعي محكم لحماية البيئة والحد من التلوث الناتج عن الممارسات الأخلاقية للمؤسسات الاقتصادية .

وتحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية :

ماهو واقع تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بالمنطقة الصناعية بالجلفة ؟وكيف يتم تفعيله لحماية البيئة ؟

الفصل الأول : الجانب النظري .

أولا :الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية :

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات. إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم. وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"[1].

وعرف "druker" المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام منظمات الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه،وقد شكل هذا التعريف منطلق لدراسات لاحقة فتحت الباب واسعا لدراسة الموضوع في اتجاهات وتوجهات مختلفة فقد أشار "stsier " إلى كون المسؤولية الاجتماعية تمثيل لتوقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في مجال المسؤولية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر بقيام منظمة الأعمال بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها [2].

ويشير"williams" أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام قطاع الأعمال بمتابعة السياسات واتخاذ القرارات والأعمال التي تفيد المجتمع [3].

وطرح "holms" وجهة نظر أخرى بشان المسؤولية الاجتماعية واعتبرها التزاما في منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها[4].

وتعرَف المسؤولية الإجتماعية أيضاً على أنها: "تلك الممارسات التي تهدف إلى الإنشغلات الإجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية"[5].

أما البنك الدولي فيعرف المسئولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها: " الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية" [6].

وتتضمن اغلب التعريفات المذكورة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تنبثق من ضرورة الالتزام بتحقيق رفاهية المجتمع وعدم الأضرار بالبيئة .

ثانيا :نشأة المسؤولية الاجتماعية وأبعادها

تشعبت البحوث والدراسات في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئة التي تعمل فيها،و يصعب تحديد المراحل التاريخية الدقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة، كما أن هذا المفهوم بدأ أساسا من نظرية العقد الاجتماعي حيث تنظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها عقد بين المؤسسة والمجتمع،ولو عدنا البدايات الأولى للثورة الصناعية نجد ان التركيز كان منصبا على مصلحة الأعمال حيث ان اليد الخفية وقوى السوق غير المنظورة تجعل المصلحة الخاصة تعمل لصالح المجتمع [7]، وكانت هناك إرهاصات فردية ودعوات متفرقة من اجل الحد من هذه المظاهر القاسية، كما نرى أن هذا المفهوم تطور بالنظر إلى البعد والمرحلة التي مر بها وفيما يلي نستعرضها [8]:

أ- بالعلاقة مع دعاة النظرية الاقتصادية التي ترى أن لشركات الأعمال مسؤولية واحدة هي تعظيم الربح

ب- بالعلاقة مع المصلحة الذاتية لرجال وشركات الأعمال فان المسؤولية الاجتماعية هي التزام رجال وشركات الأعمال بالمصلحة الذاتية المتنورة التي تهتم بمصالح الأطراف الأخرى كمصالح الزبائن والموردين ....الخ

ت- بالعلاقة مع سلوك شركات الأعمال فان المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة الالتزامات الطوعية (الاستجابة الاجتماعية) أو غير الطوعية (المفروضة بالقانون) التي تنسجم مع قواعد ومتطلبات البيئة والأطراف المؤثرة فيها .

ث- وبالعلاقة مع أخلاقيات الإدارة فان المسؤولية الاجتماعية هي الحد الادنى الاخلاقي المطلوب الالتزام به لضمان امتثال شركات الأعمال للقانون وللمعايير والقيم الاجتماعية

و تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية فيما يلي[9]:

أ- المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحسين نوعية الحياة.

ب- المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

ج- المسؤولية القانونية: أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

د- المسؤولية الاقتصادية: ويقصد بها أن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

ثالثا :نماذج المسؤولية الاجتماعية :

أن الملاحظ لأدبيات ادراة الأعمال يتضح له جليا أن هناك نموذجين للتعامل مع المسؤولية

الاجتماعية، وبين pride وأخون أن هذين النموذجين هما :

- النمـوذج الاقتصـادي : الـذي يـرى أن المنظمـات وجـدت مـن اجـل إنتـاج سـلع وخـدمات ذات جـودة ، والحصـول علـى الربح ودعم الأعمال ، وهذا بدوره يجعل الاستفادة القصوى عندما يترك لقطاع الأعمال وحده إنتاج وتسويق منتجاته ، والمسؤولية الاجتماعيـة مـن مقتضـيات عمل الحكومة وجماعات حماية البيئة
- النمـوذج الاجتمـاعي : والـذي يـرى ان المسؤولية الاجتماعية تكون تجاه الزبائن والموظفين والموردين والمجتمع باكمله ، مما يعني التركيز على كفاءة وجودة الحيـاة والمحافظـة علـى المـوارد الطبيعية[10]

والجدول التالي يوضح ذلك [11]:

الشكل رقم 01 : المسؤولية الاجتماعية بين النموذجين الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الاقتصادي يركز على:		النموذج الاجتماعي يركز على:
- الانتاج - استغلال الموارد الطبيعية - العائد الاقتصادي (الربح) - مصلحة المنظمة أو المالكين - دور قليل جدا للحكومة	منطق وسط بين النموذجين	- نوعية الحياة - المحافظة على الموارد الطبيعية - الموازنة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي - مصلحة المنظمة والمجتمع

محمد عاطف محمد ياسين،واقع تبني منظمات الاعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية،رسالة ماجستير في العلوم الادارية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن (2008)، ص18

رابعا - مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات :

وتم تصنيفها من طرف (jin) و(drozdenko) وتتمثل فيما يلي [12]:

1- الأنشطة الاجتماعية للمنظمة اتجاه العاملين : والتي تتمثل بالإنفاق على الموارد البشرية الذي يعد استثمارا حقيقيا تجني ثماره في الأجلين القصير والبعيد اذ تمثل العمالة مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية تلتزم الشركة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين وذلك من خلال توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج والإنفاق على العاملين الراغبين في إكمال دراساتهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والادراية والمساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد التقاعد ووضع نظام تامين خاص بالمشاركة مع العاملين ووضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء ودفع نفقات الادوية الطبية للعاملين وعائلاتهم الخ من هذه المساهمات.

2- الأنشطة الاجتماعية للمنظمة تجاه العملاء والذي يهدف الى تحقيق أهداف المنظمة وأهمها زيادة الأرباح وزيادة سمعتها في الأوساط الصناعية والتجارية وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية وسهولة نفاذها إلى السوق الخارجية اذ يؤدي الى تحقيق رغبات العملاء في تطوير وتحسين منتجات

وخدمات المنظمة على جذب ثقتهم ورضاهم والحفاظ على هذا الرضا ومن أهم هذه الأنشطة الإعلان والترويج الصادق عن منتجات وخدمات المنظمة الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع والغش في التعامل مع العملاء وتوفير البيانات والإيضاحات اللازمة عن المنتجات مثل توزيع الإنتاج وفترة الصلاحية والمكونات والمنشأ وغيرها من الأنشطة .

3- الأنشطة الاجتماعية للمنظمة تجاه المجتمع حيث يتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام للإفراد المجتمع والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية وهذا سوف يخلق مناخا جاذبا للاستثمار ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات الشعب ومن أهم هذه الأنشطة التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين ومجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج هذا فضلا عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات الخ من هذه المساهمات.

4- الأنشطة للحفاظ على البيئة وهنا يقع على عاتق المنظمات جزء كبير في هذا المجال يشمل منع التلوث ودرء الإضرار بالبيئة الصادرة عن الإشعاعات نتيجة عمليات الإنتاج او تلوث المياه وتجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث وحيث ان الاهتمام بالصناعة النظيفة بيئيا سيؤدي ذلك إلى القضاء على المشكلات البيئية المجتمعة التي يعاني منها معظم أفراد الشعب فانه يجب على الشركات الصناعية وحتى الخدمية أن تراعي الحفاظ على البيئة ومنع التلوث والتوازن بين التكلفة الاجتماعية للإنتاج وتكاليف التحكم والرقابة وبين المنافع الاجتماعية له وكذلك عملية تدوير واسترجاع بعض المواد ثم تسويقها.

خامسا - مفاهيم حول البيئة :

إن البيئة كمصطلح ليس من اليسير وضع تعريف محدد لها وذلك لتعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح، فالباحث في كل فرع من هذه العلوم يعرف البيئة وفقا لرؤيته الصادرة عن زاوية تخصصه الدقيق، وعليه سنركز على التعاريف التي تتناسب وطبيعة دراستنا

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم 1972 بأنها : كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية[13].

وتعرف ايضا بذلك الإطار الذي يحيا فيه لإنسان ويحصل منه على مقومات حياته،و يمارس فيه علاقاته مع بني البشر[14].

و قد قسم راو ووتون، فقد قسم الإطار البيئي إلى أربع مجموعات هي:

- البيئة الطبيعية: تشمل الأرض،الظروفالمناخية، النبات والحيوان، موارد الطاقة، المجاري المائية، بالإضافة إلى مستويات التلوث الطبيعية ومصادرها المختلفة وعلاقتها بالحياة.

- البيئة الاجتماعية: وتشمل على الخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه علاوة على الخدمات الاجتماعية (النقل- الثقافة- السياسة- الصحة) [15]

- البيئة الاقتصادية: وتشتمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة عناصر الإنتاج المختلفة مثل: رأس المال والتكنولوجيا والعمالة والأرض، وما يترتب على ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية.

- البيئة الثقافية: ويعني بها الوسط الذي خلقه الإنسان لنفسه بما فيه من منتجات مادية وغير مادية من أجل السيطرة على بيئته الطبيعية، وخلق الظروف الملائمة لوجوده. [16]

سادسا :المشكلات البيئية والمؤسسات الاقتصادية :

إن النشاط الاقتصادي بصفة عامة يتم أو يجري داخل إطار محدد زمانا ومكانا وهو ما يعني أنه يتأثر بالبيئة الطبيعية التي تمثل الإطار العام للمجتمع الذي يمارسه سواء كان هذا النشاط زراعيا أو صناعيا أو في مجال الخدمات هذا النشاط الاقتصادي وإن كان يتأثر وفقا لمفهوم البيئة، ويمكن حصر المشكلات البيئية من حيث أهميتها وخطورتهما إلى ثلاث مشكلات هي[17]:

1 :مشكلة الانفجار السكاني: إن المشكلة السكانية كما يراها المالتسيون (المنظور البيئي الايكولوجي) تعبر عن سياق غير متكافىء بين نمو السكان من جهة وبين الموارد المحدودة من جهة أخرى، في حين أن أصحاب المنظور الاقتصادي السياسي يرون بأن المشكلة السكانية عبارة عن سباق بين النمو السكاني المرتفع وبين الجمود.

2 :مشكلة التلوث: إذا حاولنا دراسة هذه المشكلة في إطار النشاط الاقتصادي فإن العلاقة بين هذا الأخير والبيئة " هي أمور تتغير بصورة مستمرة، ومن ثم فإن الابتكار التكنولوجي والتغير الهيكلي اتجاه الحد من الضرر البيئي – وإذا كان بطبيعة الحال يؤدي إلى التوسع والزيادة في النشاط الاقتصادي، إلا أنه في الوقت ذاته تجعله قادرا على التصدي لهذا الضرر.

3: استنزاف موارد البيئة: لقد أدى تزايد عدد السكان في العالم " وبالتحديد في دول العالم النامي في سعي الإنسان للحفاظ على حياته فقد اتجه إلى استنفاد واستنزاف ما في البيئة من مواد وطاقات، وبخاصة استنزاف الموارد البيئية غير المتجددة، وقد تنبهت معظم المجتمعات البشرية والهيئات الدولية والمحلية الحكومية والأهلية والمحافل العلمية البيئية إلى خطورة، مشكلة الانفجار السكاني واستنزاف الثروات البيئية بطريقة عشوائية غير منظمة.

سابعا - نماذج قياس الاداء البيئي :

تعتبر المحاسبة اختصاصا مهتما بالقياس والمعايرة وفق مؤشرات محددة وكمية في اغلب الاحيان، ولغرض ان لا يكون الحديث عن الاداء الاجتماعي لمنظمة الاعمال مفهوما نظريا مجردا فقد طور المتخصصون في المالية معايير يتم بموجبها قياس الاداء الاجتماعي بوحدات

مالية ونقدية تبين الانفاق والاستثمار التي قامت بة المنظمة خلال فترة زمنية معينة تجاه مختلف اصحاب المصالح .

وفيما يلي بعض النماذج :

النموذج الاول : نموذج SMFE

يقسم هذا النموذج الأنشطة الاجتماعية للمنظمة إلى مجموعتين الأول تتمثل بالأنشطة ذات التأثير الايجابي من الناحية البيئية والاجتماعية والثانية الأنشطة ذات التأثير السلبي ويتم عرض المجموعتين على شكل ميزانية عمومية بحيث تشكل المجموعة الأولى جانب الموجودات وتشكل المجموعة الثانية جانب المطلوبات . ويصار إلى تبويب الميزانية وفق النموذج إلى أربعة أجزاء رئيسية يغطي كل جزء مجال مهم وحيوي من مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ففي المجال الأول يتم عرض فئة العمالة والثاني يكرس للرقابة البيئية والثالث للمضمون الاجتماعي والأخير لخدمة الزبائن وقضايا المستهلكين [18].

النموذج الثاني : نموذج EGAFA

يعد هذا النموذج اكثر قدرة على توفير معلومات كمية وتكون في المجالات الرئيسية لعمل المنظمة التالية [19]:

- الأمن الصناعي
- توظيف الأقليات
- المساهمات الخيرية

ويعرض هذا النوع من النماذج أداء المنظمة البيئي في المجالات المذكورة في السنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية لنفس مجالات الخدمة

النموذج الثالث : طاهر محسن منصور الغالبي،صالح مهدي محسن العامري

لتعزيز فرص نجاح المؤسسة الاقتصادية من خلال بزيادة عرض دورها الاجتماعي، تم تطوير برنامج من طرف طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري يتثمثل في اتباع المؤسسة الخطوات التالية [20]:

- التزام الادارة العليا وتكريس جهد لهذا البرنامج
- تشكيل لجنة للتخطيط للبرنامج تكون على علاقة وثيقة بالإدارة العليا للمنظمة، ويمكن ان تستعين بمستشارين من وزراء الدولة أومن جمعيات حماية البيئة .
- تعيين مدير للبرنامج وهذا الأمر يرتبط بحجم المنظمة وطبيعة خطتها الاجتماعية .
- التدقيق أو المراجعة الاجتماعية وتتمثل في اعداد التقارير الشاملة المتضمنة امن وسلامة المنتجات وقضايا تتعلق بالتلوث البيئي وشؤون حماية المجتمع .
- ترتيب عملية تمويل البرنامج التي قد تتطلب تكاليف عالية .
- يمكن للمنظمة ان تمرر بعض تكاليف البرنامج المعد للجانب الاجتماعي الى الزبائن من خلال إضافة زيادة مناسبة على الأسعار، وتتحمل الحكومة جزء من نفقات البرنامج عن طريق الإعفاءات الضريبية .

ثامنا :تفعيل نظم الايزوا

في ظل البيئات المتغيرة والشديدة التنافسية لكافة منظمات الأعمال، والأخص منها الصناعية، والتي أصبح من المحتم عليها أن

تتسلح بأحدث التطورات التكنولوجية، وأن تعمل على التطوير الدائم في أساليبها الإنتاجية بما يحقق زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف، من أجل تقديم منتجات متميزة تلبي المتطلبات والأذواق المتغيرة باستمرار، وتضمن للشركة الثبات والاستمرار في الأسواق، وتعمل على تعزيز قدرتها التنافسية.

لذلك تسعى المنظمات المتميزة في الوقت الحالي إلى زيادة قدراتها على التكيف السريع مع المتغيرات العالمية المتلاحقة ومواجهة المنافسة الشديدة التي تتعرض لها في الأسواق المحلية والعالمية، الأمر الذي يتطلب منها التطبيق الكفء والفعال لنظم توكيد الجودة ومنها الآيزو 9001- 2000 بهدف تحقيق الآتي [21]:

- الاستخدام الأمثل للموارد .
- التخلص من العمليات غير المضيفة للقيمة .
- الترابط الكفء بين عناصر المدخلات والتشغيل والمخرجات.
- زيادة القدرة على المنافسة وزيادة المبيعات.
- إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة وبعيوب صفرية
- زيادة القدرة على التطوير والابتكار.
- الوفاء بمتطلبات المجتمع والبيئة.

الفصل الثاني :الجانب التطبيقي .

أولا : مشكلة الدراسة .

وسوف نحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

- ماهو واقع تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بالمنطقة الصناعية بالجلفة ؟وكيف يتم تفعيله لحماية البيئة ؟

ثانيا : أهداف وأهمية الدراسة .

تهدف هذه الدراسة إلى الأهداف التالية :

- معرفة مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الموجودة في المنطقة الصناعية بالجلفة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية .
- معرفة رأي عمال الإدارة المسؤولة عن تنظيم المنطقة الصناعية حول اتجاه الشركات حول المحافظة والحماية للبيئة .
- توضيح الأساليب التي من شأنها تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية لحماية والمحافظة على البيئة .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعمل على معرفة مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات التي تنشط في المنطقة الصناعية بولاية الجلفة، وكذلك درجة محافظة هذه المؤسسات على البيئة، ومدى تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة .

ثالثا :فرضيات الدراسة .

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الفرضيات الرئيسية التالية :

فرضية 01 : لا يوجد تبني لمفهوم المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في المؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية .

فرضية 02 : لا يوجد سعي للمؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية بولاية الجلفة إلى حماية البيئة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

فرضية 03 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية (التشريع والرقابة، التسويق الأخضر، ضغوط المجتمع المحلي، الإدارة العليا للمؤسسات، الإدارة المسئولة عن المنطقة الصناعية) على حماية البيئة ؛

رابعا :مجتمع وأدوات الدراسة.

تمثلت عينة البحث من جميع الإداريين والعمال لمؤسسة تسيير المنطقة الصناعية لولاية الجلفة، حيث يبلغ إجمالي الأفراد في المؤسسة (42)،وبعد توزيع الاستمارة عليهم تم استرجاع (35)، وبذلك تكون نسبة الاستمارة المستخدمة في الدراسة أكثر من (83.33).

واستخدم برنامج (spss) لاستخراج النتائج الإحصائية من إجابات العمال على الاستبانة المصممة وفق مقياس ليكرت الخماسي والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (01) : مقياس ليكرت الخماسي .

مقياس ليكرت	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الرقم/الرمز	5	4	3	2	1

خامسا :أنموذج الدراسة .

الشكل التالي رقم (02) يوضح :أنموذج الدراسة .

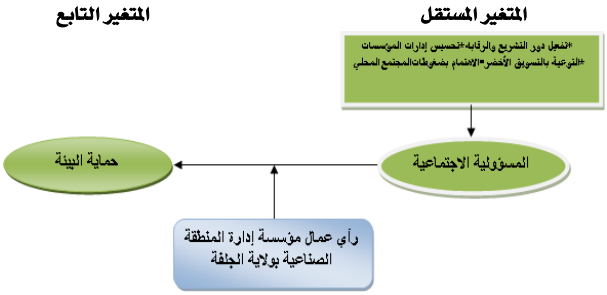

الشكل رقم (02) : أنموذج الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحثين .

سادسا :اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة أسئلة الاستبيان.

لتقدير ثبات الدراسة سنعتمد على معامل ألفا كرونباخ الذي يعد من أفضل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الاستبانة، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (spss) حيث قيمته 0.821 هذا ما يدل على أن أسئلة الاستبانة ثابتة، وأما عن صدق الاستبانة فقد قمنا بجذر معامل ألفا كرونباخ لنحصل على معامل الصدق الذي قيمته 0.906 والذي يقترب للواحد وهذا ما يدل على صدق الاستبانة، والجدول التالي يوضح اختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة .

الجدول رقم (02) : نتائج اختار ثبات وصدق الاستبانة.

المحور	رمز المحور	عدد العبارات	الثبات (معامل ألفا كرونباخ)	صدق المحاور
واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية بولاية الجلفة	X_1	6	0.801	0.895
أهمية ووعي المؤسسات بحماية البيئة	X_2	6	0.892	0.944
سبل تفعيل المسؤولية الاجتماعية كمدخل لحماية البيئة	X_3	16	0.834	0.913

المصدر :من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج (spss) .

سابعا :تحليل المتغيرات الديمغرافية .

الجدول التالي يوضح المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (العوامل الشخصية).

الجدول رقم (03) : المتغيرات الديمغرافية

	البيانات الشخصية	العدد	النسبة المئوية ٪
الجنس	ذكر	32	91.43
	أنثى	03	08.57
المستوى الدراسي	ثانوي	20	57.14
	جامعي	15	43.86
المنصب	مسئول إداري	11	31.43
	عامل تحكم أو تنفيذ	24	69.57
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	8	21.86
	1 سنوات 10سنوات	12	34.28
		15	43.86

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج (spss) .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الذكور اكبر بكثير من نسبة الإناث حيث نسبة الذكور 91.43٪ والإناث 08.57٪، أما بخصوص المستوى العلمي فكانت نسبة الجامعيين 43.86 ٪ على عكس المستوى الثانوي الذي كانت نسبته 57.14 ٪، وبخصوص المنصب الإداري فنلاحظ أن 31.43٪ كانت من المسئولين الإداريين و69.57٪ من عمال التحكم وعمال تنفيذ، أما الخبرة المهنية فنلاحظ أن نسبة 43.86٪ خبرتهم المهنية اكبر من 10 سنوات والباقي جله ما بين 5 إلى 10 سنوات.

ثامنا : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة :

لمعرفة ميول أفراد العينة يجب حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة .

الجدول رقم (04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة .

رقم المحور	ا لمحاور	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قبول ورفض الفرضية
01	واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية	3.43	٪68.6	1.05	0.001	رفض فرضية العدم وقبول البديلة
02	اهمية ووعي المؤسسات بحماية البيئة	3.97	٪79.4	0.93	0.002	رفض فرضية العدم وقبول البديلة
03	سبل تفعيل المسؤولية الاجتماعية	3.44	٪68.8	0.98	0.001	

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على نتائج برنامج (spss) .

يتضح من خلال نتائج الجدول أن المحور الأول واقع تبني المسئولية الاجتماعية للمؤسسات كان متوسطها الحسابي (3.43) وهي في مجال موافق، هذا يدل على وجود تبني للمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية الناشطة في المنطقة الصناعية، ولإثبات هذا استخدمنا اختبار ستودنت عند متوسط (3) وكانت نتائج الاختبار أن مستوى الاحتمال يساوي (0.001) وهو اقل من مستوى الدلالة (0.05) هذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، أي يوجد تبني لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية .

كذلك يتضح من خلال نتائج الجدول أن المحور الثاني **أهمية ووعي المؤسسات بحماية البيئة** كان متوسطها الحسابي (3.97) وهي في مجال موافق، هذا يدل على وجود **وعي المؤسسات بحماية البيئة** من قبل المؤسسات الاقتصادية الناشطة في المنطقة الصناعية، ولإثبات هذا استخدمنا اختبار ستودنت عند متوسط (3) وكانت نتائج الاختبار أن مستوى الاحتمال يساوي (0.002) وهو اقل من مستوى الدلالة (0.05) هذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، أي يوجد سعي للمؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية بولاية الجلفة إلى حماية البيئة .

تاسعا : اختبار الفرضيات .

سوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق لاختبار الفرضية الثلاثة وفقا لاستعمال الانحدار الخطي المتعدد وبعض الاختبارات الإحصائية .

ومن اجل التأكيد من صحة الفرضية قمنا بإجراء تحليل الانحدار المتعدد، حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

الجدول رقم (05):تحليل الانحدار المتعدد لأثر آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية على حماية البيئة

المتغيرات	β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة t	وجود اثر أو عدم وجود اثر
الثابت	2.923	4.468	0.000	/
التشريع والرقابة	0.621	2.821	0.009	يوجد أثر
التسويق الأخضر	0.267	1.961	0.062	لا يوجد أثر
ضغوط المجتمع المحلي	0.547	2.636	0.016	يوجد أثر
الإدارة العليا للمؤسسات	0.578	2.687	0.013	يوجد أثر
الإدارة المسئولة عن المنطقة الصناعية	0.605	2.759	0.010	يوجد أثر
R^2	0.756			
دلالة F	0.000	قيمة F المحسوبة	14.316	

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على نتائج برنامج (spss).

يتضح من خلال معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، حيث قمنا بإجراء اختبار فيشر وكانت قيمة (F) المحسوبة (14.316) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغيرات المستقلة (التشريع والرقابة، التسويق الأخضر، ضغوط المجتمع المحلي، الإدارة العليا للمؤسسات، الإدارة المسئولة عن المنطقة الصناعية) في هذا النموذج تفسر ما قدره (75.6٪) من التباين والتغير في المتغير التابع حماية البيئة، وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيا مما يدل على أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية لآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية على حماية البيئة .

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار ستودنت (t) أن المتغير المستقلة بالياته (التشريع والرقابة، ضغوط المجتمع المحلي، الإدارة العليا للمؤسسات، الإدارة المسئولة عن المنطقة الصناعية) لها تأثير في تحسين الكفاءة بدلالة ارتفاع معاملات (Beta) التي بلغت على التوالي <(0.621)، (0.547)، (0.578)، (0.605)>، وكذلك بلغت قيم (t) المحسوبة على التوالي <(2.82)، (2.63)، (2.68)، (2.75)>، وبقيم احتمالية بلغت <(0.009)، (0.016)، (0.013)، (0.010)> وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) مع ملاحظة أن هناك علاقة ايجابية بين كل الآليات مع الكفاءة .

ويلاحظ من الجدول أيضا أن آلية التسويق الأخضرليس لها تأثير على حماية البيئة بدلالة معاملات (Beta) المنخفضة التي بلغت على التوالي < (0.267)>، وكذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة على التوالي <(1.961)>، وبقيمة احتمالية بلغت على التوالي<(0.062)> وهي اكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها على المؤسسة المسئولة على إدارة المنطقة الصناعية والتي كان الهدف منها معرفة مدى تبني المؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية بولاية الجلفة والبحث عن أهم الأساليب التي من خلالها تفعل دور المسؤولية الاجتماعية لحماية البيئة، ولقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي :

أولا – نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

- **<u>الفرضية الأولى</u>**: تم قبولها بحيث أن المؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية بولاية الجلفة تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية ولكن بنمطه الاقتصادي والبيئي فقط ولا تهتم بالنمط الاجتماعي له.
- **<u>الفرضية الثانية</u>**: أكدت الدراسة أن المؤسسات تهتم بالمحافظة وحماية البيئة ولكن بحدود استطاعتها.
- **<u>الفرضية الثالثة</u>** : وافقت عينة الدراسة على أن الأساليب التالية (التشريع والرقابة، ضغوط المجتمع المحلي، الإدارة العليا للمؤسسات، الإدارة المسئولة عن المنطقة الصناعية) هي الأساليب الأكثر فاعلية لحماية البيئة.

ثانيا :نتائج الدراسة :

- تتبنى المؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية بولاية الجلفة مفهوم المسؤولية الاجتماعية في جانبه الاقتصادي النابع على تلبية حاجات ورغبات المجتمع من حيث النوع والسعر، وتركز كذلك على الجانب البيئي بحيث أنها تهتم بالحد من التلوث البيئي .
- تهتم المؤسسات بتطبيق اللوائح والقوانين المتعلقة بحماية البيئة .
- تسعى المؤسسات إلى نيل شهادة الايزوا لزيادة القدرة على المنافسة وزيادة المبيعات والوفاء بمتطلبات المجتمع والبيئة .

- تحترم المؤسسات وتقدر الدور الاجتماعي والأنشطة التي تلعبها جماعات حماية البيئة.
- تقوم إدارات المؤسسات بتقديم الحوافز المالية وغيرها للعاملين في حال تقديمهم لمقترحات وحلول للمشكلات البيئية وهذا دليل على أن المؤسسات تهتم بحماية البيئة .
- تخصص إدارات المؤسسات موازنة كافية خاصة لمعالجة مشكلات التلوث البيئي والتخلص من مخلفات الإنتاج
- توفر المؤسسات الإرشادات حول استخدام المنتجات وسبل التخلص منها ومن بقاياها
- يعتبر تطبيق القوانين والتشريعات من أهم الوسائل القادرة على تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية لحماية البيئة .
- الإكثار من الحملات الإعلانية والتوعية للمؤسسات لها الأثر على تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية لحماية البيئة .
- يلاحظ غياب الجماعات الضاغطة للمجتمع المحلي على المؤسسات من اجل حماية البيئة ولهذا يجب العمل على إكثار من جمعيات حماية البيئة وحماية المستهلكين .

ثالثا :الاقتراحات والتوصيات .

- على إدارات المؤسسات الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية .
- على إدارات المؤسسات احترام رأي النقابات العمالية في المحافظة على البيئة والأمن الصناعي.
- الإكثار من الدعاية والإشهار الهادف إلى حماية البيئة .
- مساعدة العمال على الحضور إلى ملتقيات وندوات في مجال الأمن الصناعي وحماية البيئة .
- زيادة الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة المسئولة على إدارة المنطقة الصناعية من اجل تفعيل دور الرقابة لحماية البيئة.
- العمل على توظيف العمال المختصين في المجال البيئي .
- وضع سياسة بيئية من قبل الحكومة للمحافظة على البيئة .

الهوامش والمراجع :

1- رقية عمران، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، سوق فلسطين للأوراق المالية، شوهد يوم 2013/12/09 _ master.first-forum.com/t238-topic

2- طاهر محسن منصور الغالبي،صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، الطبعة الاولى،دار وائل،عمان (2008)،ص49

3- أحمد المعاني وأخرون، قضايا ادارية معاصرة، الطبعة الاولى،دار وائل، عمان (2011)، ص384

4- طاهر محسن منصور الغالبي،صالح مهدي محسن العامري،مرجع سابق، ص49

5- Alin Cheveau, Jean Jaques Rosé, **l'entreprise résponsable**, Edition l'organisation, Paris 2003, P: 29.

6- Astrid Mullenbach , **La responsabilité sociétale des entreprises**, Le flanchec, Sorbonne, Paris 2002, P: 5.

7- احمد فرغلي محمد، اتجاهات الفكر المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية العلوم الإدارية، العدد 15، جامعة الرياض 1996، ص22

8- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركة الأعمال،ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان (2006)، ص.201

9-Pride ,William ,M & Ferrell,O,C, **Marketing** ,Houghton Mifflin Co ,2006,p91

10- أحمد المعاني وأخرون، مرجع سابق ص59

11- محمد عاطف محمد ياسين،واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية،رسالة ماجستير في العلوم الادارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن (2008)، ص18

12- رابعة سالم النسور،اثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن (2008)، ص22

13- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها،الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية (2002) ص .15

14- راتب سعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عام 2003، ص: .19

15- راتب سعود، مرجع سابق، ص19

16- محمد صالح الشيخ، مرجع سابق،ص21

17- سالمي رشيد ، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر (2006/2005) ، ص26- 27

18- طاهر محسن منصور الغالبي ،صالح مهدي محسن العامري ،مرجع سابق ، ص114

19- منذر نائل الكرداشة ،واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية ،رسالة ماجستير في العلوم الادارية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الأردن (2008)، ص50

20- طاهر محسن منصور الغالبي ،صالح مهدي محسن العامري ،مرجع سابق ، ص119- 121

21- أحمد سيد مصطفى ،دليل المدير العربي الى سلسلة ايزوا 9000 ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ،2001) ،ص20